

## ورقة خلفية رقم (1)

### التعليم في فلسطين كأحد أبعاد الفقر متعدد الأبعاد

#### (النسخة النهائية)

إعداد د. بدر الأعرج/ معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس). 20 تموز 2022

#### مقدمة

لقد حدد تقرير "الفقر متعدد الأبعاد في فلسطين، 2017: النتائج الرئيسية" الصادر عن "الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني" أربعة مؤشرات لقياس بعد أو مجال "التعليم"، بوصفه أحد أبعاد الفقر المرتبطة بالرفاه الاجتماعي، تتمثل بما يلي:

- الالتحاق بالتعليم: تعتبر الأسرة محرومة إذا كان لدى الأسرة طفل بعمر 6-17 سنة غير ملتحق بالتعليم (لا يشمل ذلك الأطفال الذين تخرجوا من التعليم الثانوي).
- جودة التعليم: تعتبر الأسرة محرومة إذا كان لدى الأسرة طفل بعمر 6-17 سنة وملتحق حالياً بالتعليم وأشاروا إلى وجود مشكلة مع المدرسة من حيث سوء التدريس أو نقص في عدد المعلمين، أو نقص في الكتب أو نقص المرافق.
- الرسوب: تعتبر الأسرة محرومة إذا كان لدى الأسرة طفل بعمر 7-18 سنة سبق له الالتحاق بالتعليم ورسب سنة دراسية على الأقل.
- التحصيل العلمي: تعتبر الأسرة محرومة إذا كان جميع أفراد الأسرة بعمر 19-50 سنة ولم يكملوا المرحلة الثانوية (امتحان الثانوية العامة).<sup>1</sup>

من هنا فإن هذه الورقة الخلفية المختصة بتحليل بعد التعليم تركز بالأساس على هذه المؤشرات الأربعة. تبدأ الورقة بإعطاء فكرة مقتضبة عن واقع قطاع التعليم الفلسطيني ومكوناته وبعض خصائصه، ثم عرض تاريخي موجز لتطور ذلك القطاع يتم تقديمه من خلال تحليل للخطط الإستراتيجية الخمسية التي طرحت خلال العقد الأخير، وتنتهي باقتراح أهداف محددة ونتائج مرتبطة بتلك الأهداف ليتم تحقيقها حتى العام 2030، وتقديم بعض التوصيات حول السياسات التي يجب اعتمادها لتحقيق تلك الأهداف.

#### واقع قطاع التعليم الفلسطيني

##### أ. واقع المدارس والطلبة والغرف الصفية

تشير نتائج المسح السنوي الشامل للعام الدراسي 2020/2021 للمدارس ورياض الأطفال في فلسطين، إلى أن هناك 3107 مدرسة في الأراضي الفلسطينية، منها 2343 مدرسة في الضفة الغربية و764 في قطاع غزة. أما توزيع المدارس وفقاً لجهة الإشراف فيوجد 2285 مدرسة حكومية، 374 مدرسة تابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين- الأونروا، و448 مدرسة خاصة. كما تبين النتائج أن عدد مدارس وكالة الغوث في قطاع غزة أعلى من عددها في الضفة الغربية (278 مدرسة في قطاع غزة، مقابل 96 مدرسة فقط في الضفة الغربية) بسبب ارتفاع نسبة اللاجئين في القطاع. وحول توزيع المدارس حسب فترة الدوام، توضح نتائج المسح أن هناك 2889 مدرسة تداوم في الفترة الصباحية، منها 2331 مدرسة في الضفة و558 مدرسة في القطاع، و12 مدرسة تداوم في الفترة المسائية في الضفة، و206 مدرسة في قطاع غزة. أما من حيث توزيع المدارس حسب الملكية، يوجد هناك 2740 مدرسة مملوكة، و340 مدرسة مستأجرة، و27 مدرسة مملوكة ومستأجرة في آن واحد، وتشكل المدارس المملوكة ما نسبته 96.2% من مجموع المدارس في قطاع غزة، في حين تشكل المدارس المملوكة في الضفة ما نسبته 85.6% من مجموع المدارس الموجودة فيها.

<sup>1</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020. الفقر متعدد الأبعاد في فلسطين، 2017: النتائج الرئيسية. رام الله-فلسطين. ص 22.

وقد أشارت نتائج المسح أيضاً أن هناك 1,338,353 طالباً وطالبة يدرسون في المدارس منهم 746,869 في الضفة الغربية و591,484 في قطاع غزة. من بينهم 665,294 ذكوراً و673,059 اناثاً، موزعين حسب جهات الإشراف كما يلي: 878,649 طالب/ة في المدارس الحكومية، و332,513 في مدارس وكالة غوث اللاجئين، و127,191 طالباً في المدارس الخاصة.

كما بينت نتائج المسح أن نسبة الرسوب في المدارس بلغت 0.08% عام 2019/2020 ونسبة التسرب بلغت 0.70% في نفس العام، وبان معدل عدد الطلبة لكل معلم في المدارس يتفاوت حسب جهة الإشراف: فبلغت 20.3 طالب/ة في المدارس الحكومية، و33.0 طالب/ة في مدارس وكالة الغوث، و15.5 طالب/ة في المدارس الخاصة. وقد بلغ معدل عدد الطلبة في الشعبة في المرحلة الأساسية 30.9 طالب/ة، أما في المرحلة الثانوية فقد بلغ المعدل 28.5 طالب/ة لكل شعبة. أما معدل عدد الطلبة في الشعبة حسب جهة الإشراف فقد بلغت كالتالي: 30.0 طالب/ة لكل شعبة في المدارس الحكومية، و38.4 في مدارس الوكالة، و21.2 طالباً لكل شعبة في المدارس الخاصة. وأخيراً، فقد كان التوزيع النسبي للغرف التخصصية (مختبر علوم، مختبر حاسوب، مكتبة) على المدارس على النحو الآتي: في مدارس الضفة كانت نسبة المدارس التي فيها مختبر علوم 71.53%، مختبر حاسوب 72.98%، ومكتبة 75.37%. أما في قطاع غزة فأنت 83.08% من المدارس بها مختبر علوم، و86.5% بها مختبر حاسوب، و87.4% بها مكتبة.<sup>2</sup>

### ب. الخطط الخمسية الإستراتيجية لتطوير قطاع التعليم

سعت السلطة الفلسطينية ووزاراتها المعنية خلال العقد الأخير لتطوير قطاع التعليم من خلال تصميم وتنفيذ عدد من الخطط الخمسية الإستراتيجية والمحدثة أهمها ما يلي:

#### أ. الخطة الخمسية الثانية: "الخطة الإستراتيجية للتطوير التربوي 2008-2012"

بعد انتهاء الانتفاضة الثانية (2000-2005) وحصول الانقسام الداخلي في عام 2007، شهدت فلسطين في نهاية عام 2007 وبداية العام 2008 إحياء لعملية التخطيط الإستراتيجي في كافة وزارات وقطاعات السلطة الفلسطينية بما في ذلك قطاع التعليم. في ذلك السياق، وبلاستفادة من الدروس والخبرة في عملية إعداد برامج الخطة الخمسية الأولى للتعليم 2001-2005، وباعتماد منهجية تشاركية انخرط فيها شركاء التطوير وأصحاب العلاقة مع نهاية العام 2005، تم تشكيل فريق فني لإجراء تشخيص لأداء قطاع التعليم خلال الفترة الماضية. واستناداً إلى نتائج التشخيص ومراجعة أوضاع قطاع التعليم وإلى خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008-2010 التي قدمت في باريس في كانون الأول/ديسمبر 2007 تم تطوير "الخطة الإستراتيجية للتطوير التربوي 2008-2012"، بوصفها خطة خمسية تطويرية ثانية للتعليم، من قبل "وزارة التربية والتعليم العالي" الفلسطينية تحت عنوان "نحو نوعية التعليم من أجل التطوير". وقد تم في عام 2006 الانتهاء من عملية تطوير المناهج والكتب المدرسية الفلسطينية لجميع الصفوف (1-12) وهي عملية كانت قد بدأت منذ عام 1995، أي منذ بدايات تأسيس السلطة الفلسطينية. وقد حددت الخطة ثلاث غايات أساسية تم وضعها لكل من التعليم ما قبل المدرسي، والتعليم العام، والتعليم غير النظامي وتمثلت هذه الغايات بما يلي:

الغاية 1: زيادة فرص التحاق الأطفال في سن التعليم والطلبة في جميع مراحل التعليم وتحسين مقدرة النظام على الاحتفاظ بالطلبة (الالتحاق).

الغاية 2: تحسين نوعية التعليم والتعلم (النوعية)

الغاية 3: تطوير القدرات في التخطيط والإدارة وتحسين الأنظمة المالية والإدارية واستخدامها (الإدارة).

ومن الجدير ذكره، أنه في حين كان التركيز الرئيس للخطة الخمسية الأولى للتعليم 2001-2005 على غاية الالتحاق بالتعليم، ومع أن الالتحاق قد لقي اهتماماً خلال السنوات الخمس الماضية، فإن تركيز الخطة التطويرية الإستراتيجية التربوية الثانية 2008-2012 كان على تحسين نوعية التعليم والتعلم (الغاية رقم 2)، من خلال الحصول على عدد من البرامج لتحسين مؤهلات وكفاءات المعلمين، وتحسين المصادر التعليمية بما في ذلك الكتب الرسمية، وتوفير بيئة آمنة للتعليم والتعلم، مع

<sup>2</sup>دولة فلسطين. وزارة التربية والتعليم. حزيران 2021. الكتاب الإحصائي التربوي السنوي للعام الدراسي 2020-2021 (إحصاءات المدارس ورياض الأطفال). إعداد الإدارة العامة للتخطيط التربوي. رام الله-فلسطين. ص 12-13.

إيلاء اهتمام خاص بالربط ما بين الطلب في السوق المحلي والإقليمي من جهة والعرض (مؤسسات التعليم العالي): توفير التعليم والتدريب) من جهة أخرى.

بكل الأحوال، من الواضح أن غايات الخطة الإستراتيجية الثانية وبالتحديد الغاية رقم 1 (زيادة فرص التحاق الطلبة بالتعليم)، والغاية رقم 2 (تحسين نوعية التعليم)، قد ارتبطت سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، بالمؤشرات الأربعة الخاصة بقياس بعد أو مجال التعليم (الالتحاق بالتعليم، جودة التعليم، الرسوب، والتحصيل العلمي) التي حددها "الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني" وذكرت آنفاً، وخاصة مؤشري الالتحاق بالتعليم وجودة التعليم.

## الالتحاق بالتعليم

لقد حددت الخطة الإستراتيجية الثانية مجموعة من النتائج المتوقعة فيما يتعلق بزيادة الالتحاق بالتعليم مثل رفع معدل الدخول للصف الأول الأساسي من 98% في العام 2006/2005 إلى 100% في نهاية الخطة، ورفع معدل الالتحاق في المرحلة الأساسية من 95.6 في العام 2006/2005 إلى 100% في نهاية الخطة، ورفع معدل الالتحاق في المرحلة الثانوية من 82.1% في العام 2006/2005 إلى 98.3% في نهاية الخطة، والمحافظة على معدل التسرب في المدارس الثلاثة (حكومية، وكالة، خاصة) كما هو عليه 1%، وزيادة فرص الالتحاق بالتعليم المهني والتقني بـ 13,157 طالباً، منهم 8,540 طالباً في التعليم المهني و4,617 طالباً في التعليم التقني وتشمل الأشخاص ذوي الإعاقة، من أجل تحقيق مبدأ التعليم والتدريب المهني والتقني للجميع تبعاً للأولويات والمستويات والمجالات مع الاهتمام بالتحاق الإناث.<sup>3</sup>

## جودة التعليم

تضمن الخطة مجموعة من النتائج المرتبطة بغاية 2 والتي تنص على تحسين نوعية التعليم والتعلم مثل تدريب جميع المعلمين في جميع مراحل التعليم وأنواعه من خلال تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لتأهيل معلمي المدارس، من خلال تدريب المعلمين الجدد بنسبة 100% بمعدل 60 ساعة سنوياً لكل متدرب، وتدريب جميع الهيئة التدريسية (المعلمين القدامى ومديري المدارس...) في المدرسة بنسبة 49% سنوياً، بمعدل 24.7 ساعة سنوياً لكل متدرب، ومراجعة المناهج والكتب المدرسية للصفوف (1-12) وتعديلها وتحسين المرافق التعليمية بما فيها البنية التحتية: الأبنية المدرسية والإثاث والمعدات والمواد التعليمية والمختبرات والمكتبات في جميع المستويات، وتوفير اهتمام خاص لتعليم المعلومات والتكنولوجيا في جميع المراحل، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعلم، وكذلك حوسبة مناهج الصفوف (1-12) مع نهاية الخطة، وتحسين الخدمات والأنشطة الطلابية في جميع مستويات التعليم، وتحسين نتائج الطلبة في الاختبارات الوطنية والدولية، وتطوير التعليم والتدريب المهني والتقني.

## الرسوب والتحصيل العلمي

لم تضمن الخطة الإستراتيجية للتطوير التربوي الثانية أية غايات أو نتائج ترتبط مباشرة بمؤشري الرسوب والتحصيل العلمي ولكن من المتوقع أن يؤدي تحقيق غاية 1 "زيادة فرص التحاق الأطفال في سن التعليم والطلبة في جميع مراحل التعليم وتحسين مقدرة النظام على الاحتفاظ بالطلبة (الالتحاق)" إلى زيادة معدلات الالتحاق والاحتفاظ بالطلبة في المراحل التعليمية المختلفة بما في ذلك المرحلة الثانوية. كما أن تحقيق النتائج المتعلقة بغاية 2 "تحسين نوعية التعليم والتعلم" من المتوقع أن تؤدي إلى تحسين أداء الطلبة وتقليل معدلات الرسوب.

لقد أدى تطبيق المرحلة الثانية من "الخطة الإستراتيجية للتطوير التربوي" (2008-2012) والتي ساهمت أيضاً في تنظيم العلاقة ما بين المؤسسات الحكومية الفاعلة في قطاع التعليم والمؤسسات غير الحكومية المختصة إلى تحقيق العديد من الإنجازات خلال تلك الفترة مثل رفع معدلات الالتحاق بالتعليم المدرسي في المرحلتين الأساسية والثانوية، وتقليل الفجوات الجندرية أو الجنوسية ما بين الإناث والذكور، وتخفيض معدلات الأمية والتسرب من المدارس، إضافة إلى تحسين البنية

<sup>3</sup> وزارة التربية والتعليم. تموز 2008. "الخطة الإستراتيجية للتطوير التربوي 2008-2012". رام الله-فلسطين. ص 50.

التحتية والبيئة التعليمية وتقوية الممارسات الإدارية القائمة على التخطيط والتمويل البرامجي وتطبيق طريقة تمويلية جديدة تقوم على تطوير نظام وإجراءات محلية ملائمة.<sup>4</sup>

### ب. الخطة الإستراتيجية الثالثة لتطوير التعليم (2014-2019)

في شهر شباط عام 2014 أطلقت وزارة التربية والتعليم الفلسطينية "الخطة الإستراتيجية الثالثة لتطوير التعليم (2014-2019)" والتي شكلت امتداداً للخطة الإستراتيجية الثانية.<sup>5</sup> وتضمنت تحديداً للغرض أو الهدف العام للتعليم في فلسطين: "نظام تعليم مبني على النتائج، متمحور حول الطالب، لتعليم جامع والذي يوفر خدمات تعليمية تماشا والقرن 21 على جميع المستويات وبجودة عالية، عادلة وتراعي كافة الاحتياجات الفردية، بحيث يكون نظام التعليم في مركز التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في فلسطين ومن أجل فلسطين." ويأتي تحت هذا الهدف العام غايات أو أهداف فرعية قطاعية ثلاثة تركز على الالتحاق بالتعليم، جودة التعليم، وإدارة العملية التعليمية.

### ج. الخطة القطاعية للتعليم 2017-2022، والإستراتيجية القطاعية للتعليم 2021-2023

أطلقت وزارة التربية والتعليم، بصفتها المنسق للخطة القطاعية للتعليم والمسؤولة عن تنفيذ الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة 2030 والذي ينص على "ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعليم مدى الحياة للجميع"، في منتصف شهر تشرين ثاني من العام 2019 جهود تحديث للإستراتيجية القطاعية للتعليم 2021-2023 بناء على توجيهات الحكومة الفلسطينية الـ 18 وعلى تحليل الواقع وكذلك المستجدات المحلية والدولية، وذلك بعد مرور ثلاث سنوات على إطلاق وتنفيذ الخطة القطاعية للتعليم 2017-2022. وقد تضمنت هذه الإستراتيجية التي تم تحديثها في عام 2020 وحملت اسم "الإستراتيجية القطاعية للتعليم 2021-2023" مجموعة من الأهداف الإستراتيجية والنتائج المرتبطة بها ذات العلاقة بالمؤشرات الأربعة (الالتحاق بالتعليم، وجودة التعليم، والرسوب، والتحصيل العلمي). على كل، ولاختصار عدد الصفحات سوف يتم عرض أهم ما جاء في الإستراتيجية القطاعية للتعليم 2021-2023 في سياق القسم التالي الذي يتضمن تحديداً للأهداف المقترحة الخاصة بقطاع التعليم وبالذات المؤشرات الأربع خلال السنوات الثماني القادمة (2023-2030) وكذلك النتائج المحددة المرتبطة بتلك الأهداف وبذلك المؤشرات، باعتبارها تمثل "نقطة الانطلاق أو البدء" baseline لتطوير قطاع التعليم الفلسطيني.

### الأهداف والنتائج المستقبلية حتى العام 2030

نقترح فيما أهم ملامح الخطة الإستراتيجية لتطوير قطاع التعليم خلال المرحلة القادمة (2023-2030) والمتصلة بالمؤشرات الأربعة، كما نقترح غايات ونتائج محددة مرتبطة بكل هدف.

### الهدف الأول: ضمان التحاق آمن وشامل وعادل في التعليم على مستويات النظام جميعها (2023-2030) بحيث يتم تقليص نسبة الأسر المحرومة من الالتحاق بالتعليم بنسبة 4.48% حتى العام 2030.

بلغت نسبة الأسر المحرومة وفقاً لورقة المحاكاة الخاصة بمؤشر الالتحاق بالتعليم عام 2017 9.9% من مجموع الأسر الفلسطينية، أما في عام 2022 فقد إنخفضت تلك النسبة إلى 7.1% أي أن اتجاه التغير لهذا المؤشر هو إيجابي بحيث إنخفضت نسبة الأسر المحرومة من الالتحاق بالتعليم خلال السنوات الخمس (2017-2022) بنسبة 2.8% (9.9-7.1=2.8%) أي بإنخفاض سنوي قيمته 0.56%. بناء على ذلك يجب خفض تلك النسبة خلال السنوات الثماني القادمة (2023-2030) بنسبة 4.48% (0.56% \* 8 = 4.48%). ومن الجدير ذكره أن الهدف الإستراتيجي الأول للإستراتيجية القطاعية للتعليم 2021-2023 والذي ينص على "ضمان التحاق آمن وشامل وعادل في التعليم على مستويات النظام جميعها"، يرتبط ارتباطاً مباشراً بمؤشر الالتحاق بالتعليم وبالتالي فإن الخطة الإستراتيجية المقترحة لتطوير بعد أو قطاع التعليم

<sup>4</sup>Ministry of Education and Higher Education. (2014, March). Education development strategic plan: EDSP 2014-2019 a learning nation. Palestine: Ramallah.

<sup>5</sup>دولة فلسطين. وزارة التربية والتعليم. شباط 2014. "فلسطين 2020-أمة متعلمة. ملخص للخطة الإستراتيجية لتطوير التعليم 2014-2019". رام الله- فلسطين. ص 17 - 20 [https://info.wafa.ps/userfiles/server/pdf/Summary\\_Arabic.pdf](https://info.wafa.ps/userfiles/server/pdf/Summary_Arabic.pdf)

يجب أن تنص على هذا الهدف كأحد الأهداف الأساسية للخطة. أما النتائج المرتبطة بهذا الهدف والتي من المفترض أن يتم تحقيقها مع حلول عام 2023 فهي التي بحاجة إلى تطوير وتمديد بحيث تغطي الأعوام الثماني 2023-2030 وذلك على النحو التالي:

**نتيجة رقم 1، التعليم الأساسي: الحفاظ على معدل التحاق 100% للطلاب والطالبات في المرحلة الأساسية (1-9) حتى العام 2030.**

من المتوقع وفقا للإستراتيجية القطاعية للتعليم 2021-2023 أن يزداد معدل الالتحاق للطلاب والطالبات في المرحلة الأساسية (1-9) من 95.9% في العام 2017 الى 100% في نهاية العام 2022. ويقترب قطاع التعليم الفلسطيني من تحقيق هذه النتيجة حيث تشير الإستراتيجية إلى أن التعليم الأساسي الفلسطيني قد حافظ على نسب التحاق صافي معدل مرتفعة في المرحلة الأساسية وصل إلى 99% للعام الدراسي 2018/2019، وهذه النسبة من أعلى النسب إقليمياً ودولياً. وبناء عليه، فإن النتيجة التي يجب العمل على تحقيقها حتى العام 2030 هي الحفاظ على معدل التحاق كامل لكافة طلاب وطالبات المرحلة الأساسية وهذا يتطلب تطوير البنية التحتية التعليمية مثل زيادة عدد المدارس الأساسية، وكذلك توفير الكادر التعليمي اللازم والمؤهل... الخ بشكل يتلاءم مع الزيادة السكانية والتي ستؤدي حتماً إلى زيادة أعداد طلبة المرحلة الأساسية وهذا يتطلب زيادة التمويل وتوفير الأبنية المدرسية الملائمة لا سيما في المنطقة ج وفي القدس وتشجيع المجتمع المحلي على التبرع بالأراضي الملائمة لإقامة المدارس عليها. فقد أظهرت دراسة قام بها صندوق الأمم المتحدة للسكان مع مكتب رئيس الوزراء عام 2016 ضرورة توفير 100 مدرسة سنوياً لاستيعاب الزيادة في أعداد الطلبة لغاية العام 2030 وهذا أمر ليس بالسهل تحقيقه ضمن موازنات وزارة التربية والتعليم الحالية.<sup>6</sup>

**نتيجة رقم 2، التعليم الثانوي: زيادة معدل الالتحاق الصافي المعدل NERA في المرحلة الثانوية من 79% للعام 2018/2019 إلى 81.3% في العام 2030، وزيادة نسبة الذكور في تلك المرحلة من 69.6% في العام 2018/2019 إلى 74.66% في العام 2030.**

لقد ارتفع المؤشر الخاص بمعدل الالتحاق الصافي المعدل NERA في المرحلة الثانوية من 77.4% للعام 2017/2018 إلى 79% للعام 2018/2019، ومع ذلك ما زال معدل عدم الالتحاق في المرحلة الثانوية مرتفعة نسبياً (21%) مما يتطلب إعطاء هذه المسألة اهتماماً خاصاً خلال المرحلة القادمة لا سيما التحاق الذكور حيث تشير الإستراتيجية القطاعية للتعليم 2021-2023 إلى وجود فجوة في الالتحاق الصافي المعدل للمرحلة الثانوية بين الذكور والإناث للعام 2018/2019 حيث بلغ للذكور 69.6%، بينما بلغ للإناث 88.9% أي بفارق ذات مغزي بين الجنسين يصل إلى حوالي 19 نقطة مئوية. هذا وتتضمن الإستراتيجية القطاعية الحالية على نتيجة يتم العمل على تحقيقها بهذا الخصوص وتمثل بزيادة الانتقال (البقاء) للطلاب والطالبات من المرحلة الأساسية (1-9) إلى المرحلة الثانوية (10-12) بمعدل 0.23% في نهاية عام 2022. بناء عليه، يجب العمل على تحقيق هذه الزيادة السنوية خلال السنوات الثماني القادمة 2023-2030 بحيث يرتفع المؤشر الخاص بمعدل الالتحاق الصافي المعدل NERA في المرحلة الثانوية من 79% للعام 2018/2019 إلى 81.3% في العام 2030 أي بزيادة سنوية مقدارها 0.23% (0.23\*11 سنة=2.53%). ومن أجل تقليص الفجوة بين معدلات الالتحاق ما بين الذكور والإناث في هذه المرحلة فيجب مضاعفة تلك الزيادة أو النسبة لدى الذكور (2.53% \* 2 = 5.06%) بحيث ترتفع نسبة الذكور من 69.6% في العام 2018/2019 إلى 74.66% في العام 2030.

**نتيجة رقم 3، التعليم المهني: زيادة نسبة التحاق طلبة الفروع المهنية من مجمل طلبة المرحلة الثانوية (10-12) خلال السنوات الثماني المقبلة (2023-2030) من 3.5% في عام 2022 إلى 5.34% في عام 2030، وكذلك زيادة نسبة الإناث في الفروع المهنية من مجمل طالبات المرحلة الثانوية من 1.36% في العام 2018/2019 إلى 3.89% في عام 2030 وزيادة نسبة التحاق الطلبة بالمسار المهني في قطاع غزة من 1% في العام 2018/2019 إلى 3.53%.**

بلغت نسبة طلبة الفروع المهنية من مجمل طلبة المرحلة الثانوية (10-12) في العام 2017 2.3% فقط وارتفعت في العام 2018 إلى 3.04%، وهذا ينعكس سلبي على توزيع الطلبة في مؤسسات التعليم العالي من حيث التخصص واحتياجات سوق العمل، ويزيد الفجوة بين التخصصات والحاجة من المهنيين والتقنيين المهرة. وقد لوحظ وجود فجوة بين الذكور والإناث في الالتحاق بالتعليم المهني حيث بلغت نسبة الالتحاق للذكور 5.1% في العام 2018/2019 فيما لم تتعدى تلك النسبة بين

<sup>6</sup> الإستراتيجية القطاعية للتعليم 2021-2023. ص 71.

الإناث 1.36%. كما أن هناك فجوة عند مقارنة الضفة والقطاع في هذا المجال حيث بلغت نسبة التحاق الطلبة بالمسار المهني في الضفة الغربية 4.73% فيما لم تتجاوز تلك النسبة 1% في قطاع غزة.<sup>7</sup> وقد حددت الإستراتيجية القطاعية الحالية للتعليم نتيجة بهذا الخصوص تتمثل في زيادة نسبة الدخول إلى التعليم المهني من 2.8% من مجموع طلاب وطالبات الصف الحادي عشر في العام 2019 إلى 3.5% في العام 2022 أي بزيادة سنوية تبلغ حوالي 0.23. بناء عليه وباعتماد هذه الزيادة السنوية فإن نسبة طلبة الفروع المهنية من مجمل طلبة المرحلة الثانوية (10-12) يجب أن تزداد خلال السنوات الثماني المقبلة (2023-2030) من 3.5% في عام 2022 إلى 5.34% ( $8*0.23=1.84$ ) في عام 2030. ولتقليص الفجوة الجنوسية وكذلك الفجوة ما بين الضفة والقطاع يجب العمل على مضاعفة تلك النسبة ( $2*0.23$ ) بالنسبة للإناث بحيث تزداد نسبة الإناث في الفروع المهنية من مجمل طالبات المرحلة الثانوية من 1.36% في العام 2018/2019 إلى 3.89% في عام 2030 (11 عام  $2.53=0.23*$ )، وزيادة نسبة التحاق الطلبة بالمسار المهني في قطاع غزة من 1% في العام 2018/2019 إلى 3.53% في العام 2030.

**نتيجة رقم 4، التعليم غير النظامي: خفض معدل الأمية للأشخاص في سن 15 وأكبر من 2% في نهاية العام 2022 إلى 1.84% حتى عام 2030.**

بلغت نسبة القرائية في فلسطين 97.2% للعام 2018/2019 وتعتبر هذه النسبة مرتفعة على المستويين الإقليمي والعالمي. هذا وتوسع الإستراتيجية القطاعية الحالية للتعليم لتخفيض هذه النسبة إلى 2% مع نهاية العام 2022 أي بمعدل انخفاض سنوي بمقدار 0.02%. بناء عليه وباستخدام هذه النسبة السنوية يجب خفض معدل الأمية من 2% في نهاية عام 2022 إلى 1.84% حتى عام 2030 وذلك من خلال تشجيع الالتحاق ببرامج التعليم غير النظامي وتطوير وتطبيق الإستراتيجية الوطنية لتعليم الكبار مع المؤسسات ذات العلاقة.

**الهدف الثاني: تحسين جودة التعليم من خلال تطوير أساليب وبيئة تعليم وتعلم متمحورة حول الطالب بحيث يتم تقليص نسبة الأسر الفلسطينية التي تعاني من الحرمان من جودة التعليم بنسبة 8.7% حتى العام 2030.**

بلغت نسبة الأسر المحرومة وفقاً لورقة المحاكاة الخاصة بمؤشر جودة التعليم عام 2017 18.8% من مجموع الأسر الفلسطينية، أما في عام 2022 فقد إنخفضت تلك النسبة قليلاً حيث وصلت إلى 18.7% أي أن اتجاه التغيير لهذا المؤشر هو إيجابي بحيث إنخفضت نسبة الأسر المحرومة من جودة التعليم خلال السنوات الخمس (2017-2022) بنسبة 0.1% ( $18.8-18.7=0.1$ ) أي بإنخفاض سنوي قيمته 0.02%، وهو إنخفاض محدود. ولكن وبما أن العديد من الدراسات حول نظام التعليم الفلسطيني تؤكد أن التحدي الأول الذي يواجه التعليم في فلسطين هو تحدي كفي له علاقة بجودة التعليم فيجب العمل على بناء على ذلك يجب خفض نسبة الأسر المحرومة خلال السنوات الثماني القادمة (2023-2030) بنسبة 8.7%.

الهدف الإستراتيجي الثاني للإستراتيجية القطاعية للتعليم 2021-2023 والذي ينص على " تطوير أساليب وبيئة تعليم وتعلم متمحورة حول الطالب"، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمؤشر جودة التعليم وبالتالي فإن الخطة الإستراتيجية المقترحة لتطوير بعد أو قطاع التعليم يجب أن تضمن هذا الهدف الذي يجب إعطاء اهتماماً خاصاً كون التحدي الأبرز الذي يواجه قطاع التعليم الفلسطيني هو تحدياً نوعياً أكثر من كونه تحدياً كمياً. أما النتائج المرتبطة بهذا الهدف والتي من المفترض أن يتم تحقيقها مع حلول عام 2023 فهي التي بحاجة إلى تطوير وتمديد بحيث تغطي الأعوام 2023-2030 وذلك على النحو التالي:

**نتيجة رقم 1، المرحلة الأساسية: زيادة نسبة المؤهلين والمؤهلات من الطواقم التعليمية والمساندة لهم في المرحلة الأساسية من 75.4% في نهاية العام 2022 إلى 99% حتى العام 2030**

لقد نصت الإستراتيجية القطاعية للتعليم على زيادة نسبة المؤهلين والمؤهلات من الطواقم التعليمية والمساندة لهم في المرحلة الأساسية وفق إستراتيجية إعداد المعلمين والمعلمات وتأهيلهم من 60.4% في العام 2017 إلى 75.4% في نهاية العام 2022، أي بزيادة سنوية في نسبة المعلمين المؤهلين مقدارها 3% ( $5/15=3\%$ ). وبناء عليه، فإن نسبة المؤهلين والمؤهلات من الطواقم التعليمية والمساندة لهم في المرحلة الأساسية خلال السنوات الثماني القادمة (2023-2030) يجب أن تصل إلى 99.4% ( $99.4=24+75.4$ ). وكذلك ضمان خدمة التعليم النوعي المستند على الطالب داخل الصف لجميع

<sup>7</sup> الإستراتيجية القطاعية للتعليم 2021-2023. ص 70.

الطلبة في سن التعليم الأساسي ذكورا وإناثا من 6% في عام نهاية عام 2022 إلى 15.6% حتى عام 2030 أي بزيادة سنوية مقدارها 1.2% لكل من التعلم النشط والأنشطة للامنهجية، مع زيادة 2% سنويا للبيئة الصحية بحيث تصبح 18% حتى نهاية العام 2030، وتقويم وتطوير المناهج للمرحلة الأساسية بما يتناسب مع احتياجات الطلبة ذكورا وإناثا، وتعزيز النشأة السوية للطلبة في تلك المرحلة.

**نتيجة رقم 2، المرحلة الثانوية: زيادة نسبة المؤهلات من الطواقم التعليمية والمساندة لهم في المرحلة الثانوية من 51.7% في نهاية العام 2022 إلى 72.34% حتى العام 2030**

لقد نصت الإستراتيجية القطاعية للتعليم على زيادة نسبة المؤهلين والمؤهلات من الطواقم التعليمية والمساندة لهم في المرحلة الثانوية من 38.8% في العام 2017 إلى 51.7% حتى نهاية العام 2022، أي بزيادة سنوية في نسبة المعلمين المؤهلين مقدارها 2.58% (2.58=38.8-51.7%)، (5/12.9 سنوات=2.58). وبناء عليه، فإن نسبة المؤهلين والمؤهلات من الطواقم التعليمية والمساندة لهم في المرحلة الثانوية خلال السنوات الثماني (2030-2023) القادمة يجب أن تصل إلى 72.34%. وكذلك ضمان خدمة التعليم النوعي المستند على الطالب داخل الصف لجميع الطلبة في سن التعليم الأساسي ذكورا وإناثا من 5.7% في عام نهاية عام 2022 إلى 14.82% حتى عام 2030 أي بزيادة سنوية مقدارها 1.14% للتعليم النشط، وزيادة مشاركة الطلبة في الأنشطة الصفية الداعمة للتعليم من 4% في نهاية عام 2022 إلى 36% في نهاية عام 2030 أي بزيادة سنوية مقدارها 4% وهي نفس نسبة الزيادة السنوية التي حددتها الإستراتيجية الحالية.

**نتيجة رقم 3، التعليم المهني: تطبيق الإستراتيجية الوطنية لتأهيل وتدريب 226 من طواقم التعليم المهني حتى العام 2030**

تضمن الإستراتيجية القطاعية أيضا نتيجة تتمثل بتأهيل وتدريب 141 من طواقم التعليم المهني مع نهاية العام 2022، أي بمعدل سنوي 28 معلما مهنيا. وبناء عليه، يجب الاستمرار بتدريب مثل هذا العدد من المعلمين والمعلمات سنويا بحيث يصل العدد الإجمالي للمعلمين والمعلمات الذين سيتم تدريبهم وتأهيلهم خلال السنوات الثماني القادمة (2030-2023) إلى 226 معلما/معلمة. وكذلك العمل على استمرارية ضمان نوعية التعلم المستند على الطالب داخل الصف وسوق العمل بنسبة 100% فقد حددت الإستراتيجية القطاعية ضمان نوعية التعلم المستند على الطالب داخل الصف وسوق العمل بنسبة 100% حتى نهاية العام 2022 وبالتالي يجب العمل على تعزيز وترسيخ هذه النتيجة خلال السنوات القادمة حتى العام 2030. هذا إلى جانب تقويم وتطوير جميع مناهج التعليم المهني والتقني وبرامجها التعليمية حسب احتياجات سوق العمل حتى نهاية الخطة المقترحة في العام 2030.

**نتيجة رقم 4، التعليم غير النظامي: زيادة نسبة المعلمين والمشرفين ذكورا وإناثا المؤهلين في برامج محو الأمية وتعليم الكبار والتعليم الموازي من 50% في نهاية عام 2022 إلى 100% حتى العام 2030**

النتيجة التي تضمنتها الخطة القطاعية الحالية بهذا الخصوص تتمثل في زيادة نسبة المعلمين والمشرفين ذكورا وإناثا المؤهلين في برامج محو الأمية وتعليم الكبار والتعليم الموازي من 0% إلى 50% في العام 2022، أي بزيادة سنوية مقدارها 10%. وبناء عليه يجب زيادة نسبة المعلمين والمشرفين ذكورا وإناثا المؤهلين في برامج محو الأمية وتعليم الكبار والتعليم الموازي من 50% في نهاية عام 2022 إلى 100% حتى العام 2030، وكذلك تقويم وإعادة تطوير إطار المناهج لبرامج محو الأمية وتعليم الكبار وبرامج جديدة بما يتناسب مع احتياجات الكبار الفلسطينيين في نهاية 2030.

**الهدف الثالث: تقييم وتطوير نظام الرسوب المعتمد في المدارس الفلسطينية وتقليص نسبة الأسر التي لديها طفل بعمر 7-18 سنة سبق له/لها الإلتحاق بالتعليم والرسوب سنة واحدة على الأقل بنسبة 5% حتى العام 2030.**

بلغت نسبة الأسر المحرومة وفقا لورقة المحاكاة الخاصة بمؤشر الرسوب عام 2017 10.1% من مجموع الأسر الفلسطينية، أما في عام 2022 فقد إنخفضت تلك النسبة قليلا حيث وصلت الى 10.0% أي أن اتجاه التغير لهذا المؤشر هو إيجابي بحيث إنخفضت نسبة الأسر المحرومة على هذا الصعيد خلال السنوات الخمس (2022-2017) بنسبة 0.1% (10.1-10.0) أي بإنخفاض سنوي قيمته 0.02% وهي نسبة قليلة جدا. يجب خفض نسبة الأسر المحرومة خلال السنوات الثماني القادمة (2030-2023) بنسبة 5%.

لا تخصص الإستراتيجية القطاعية للتعليم برامج أو خطط خاصة لتقليص نسبة الرسوب في المدارس الفلسطينية وقد يعود ذلك إلى تدني تلك النسبة حيث تشير نتائج المسح السنوي الشامل للعام الدراسي 2020/2021 للمدارس ورياض الأطفال في

فلسطين، أن نسبة الرسوب في المدارس بلغت 0.08% عام 2019/2020، كما لم تتجاوز تلك النسبة 1% في الأعوام التي سبقت ظهور جائحة كورونا.<sup>8</sup>

ومن غير الواضح فيما إذا كانت هذه النسبة المتدنية تعبر عن الأداء والتحصيل الجيد لطلبة المدارس الفلسطينية أم أن ذلك يعود بالأساس إلى نظام الرسوب المعتمد لدى وزارة التربية والتعليم حيث تكون علامة النجاح 50% فأكثر في المبحث الواحد، ويرفع الطالب من صفه إلى الصف الأعلى إذا نجح في جميع المباحث، أما الطالب الذي يرسب في ثلاثة مباحث أو أقل فيتقدم لامتحان الإكمال. ويرسب كل طالب رسب في 4 مباحث فأكثر، ضمن نسبة رسوب محددة مسبقاً بوصفها تمثل "النسب المسموح" بها. كما أنه لا تعقد امتحانات لطلبة الصفوف الأساسية الأولى وإنما يجري التعبير عن العلامة بالتقدير (ممتاز: 90-100، جيد جدا 80-89، جيد 60-69، متوسط 50-59، ومقصر 49 فأدنى). بناء عليه، وبما أن مؤشر الرسوب (تعتبر الأسرة محرومة إذا كان لدى الأسرة طفل بعمر 7-18 سنة سبق له الالتحاق بالتعليم ورسب سنة دراسية على الأقل) هو أحد المؤشرات الأربعة التي تم تحديدها لبعث التعليم فأن هناك حاجة ماسة لإعادة تقييم نظام الرسوب وتوفير بيانات من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول عدد الأطفال في الأسر الفلسطينية الذين سبق لهم الالتحاق بالتعليم ورسبوا سنة دراسية على الأقل ليتم بناء على ذلك تقييم وضع ونظام الرسوب وتحديد ما يجب عمله بهذا الخصوص حتى العام 2030 بناء على تلك البيانات وعلى ذلك التقييم، فمثلاً يشير بعض الإحصائيين الذين ينتقدون النظام المتبع في هذا المجال إلى أن نسبة لا بأس بها من طلبة الصفوف الأول والثاني والثالث والرابع الأساسي "لا يجيدون القراءة والكتابة في مدارسنا."<sup>9</sup>

### الهدف الرابع، زيادة معدلات التحصيل العلمي لدى الأسر الفلسطينية بنسبة 9.92% حتى العام 2030

بلغت نسبة الأسر المحرومة وفقاً لورقة المحاكاة الخاصة بمؤشر التحصيل العلمي عام 2017 28.5% من مجموع الأسر الفلسطينية، أما في عام 2022 فقد إنخفضت تلك النسبة قليلاً حيث وصلت إلى 22.3% أي أن اتجاه التغيير لهذا المؤشر هو إيجابي بحيث إنخفضت نسبة الأسر المحرومة على هذا الصعيد خلال السنوات الخمس (2017-2022) بنسبة 6.2% (28.5-22.3=6.2%) أي بإنخفاض سنوي قيمته 1.24%. بناء على ذلك يجب خفض نسبة الأسر المحرومة خلال السنوات الثماني القادمة (2023-2030) بنسبة 9.92% (1.24% \* 8 = 9.92%).

ينص مؤشر التحصيل العلمي على أن "تعتبر الأسرة محرومة إذا كان جميع أفراد الأسرة بعمر 19-50 سنة ولم يكملوا المرحلة الثانوية (امتحان الثانوية العامة)". على كل لا تتوفر بيانات حول نسبة الأسر الفلسطينية التي لديها أفراداً لم يكملوا المرحلة الثانوية كما لا تضمن الإستراتيجية القطاعية الحالية للتعليم إحصائيات حول نسب الأسر الفلسطينية التي لم يكمل أفرادها المرحلة الثانوية ولا تضمن تدخلات وخطط محددة من أجل زيادة تلك النسب ولكن، وكما أشرنا أعلاه، فأن الهدف الإستراتيجي الأول للتعليم وفقاً للإستراتيجية والذي ينص على "ضمان التحاق آمن وشامل وعادل في التعليم على مستويات النظام جميعها" يتضمن العديد من النتائج التي ستزيد من معدلات التحاق الطلبة في كافة المستويات التعليمية لا سيما زيادة الانتقال (البقاء) للطلاب والطالبات من المرحلة الأساسية (1-9) إلى المرحلة الثانوية (10-12) بمعدل 0.23% سنوياً حتى نهاية 2022، والتي سيؤدي العمل على تحقيقها لزيادة أعداد أفراد الأسر الفلسطينية الذين يتمكنون من إكمال المرحلة الثانوية. إن تحقيق مثل هذه الزيادة السنوية سوف يؤدي إلى زيادة معدل الالتحاق الصافي المعدل NERA في المرحلة الثانوية من 79% للعام 2018/2019 إلى 81.3% في العام 2030، وزيادة نسبة الذكور في تلك المرحلة من 69.6% في العام 2018/2019 إلى 74.66% في العام 2030. لذا على الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني توفير البيانات الخاصة بهذا المؤشر، وثم وبناء على ذلك تحديد الغاية التي يجب الوصول إليها في عام 2030.

<sup>8</sup>دولة فلسطين. وزارة التربية والتعليم. حزيران 2021. الكتاب الإحصائي التربوي السنوي للعام الدراسي 2020-2021 (إحصاءات المدارس ورياض الأطفال). إعداد الإدارة العامة للتخطيط التربوي. رام الله-فلسطين. ص 12-13.

دنيا الوطن. "نصف طلبة المدارس يصلون الصف الرابع دون أن يجيدوا القراءة والكتابة."<sup>9</sup>  
<https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2011/09/14/189671.html>



## سياسات وتوصيات يجب اعتمادها لتحقيق الأهداف والنتائج المرتبطة بها

تضمن الإستراتيجية القطاعية للتعليم 2021-2023 المعمول بها حالياً تحديداً تفصيلياً للسياسات والنشاطات والتدخلات التي يجب القيام بها لتحقيق أهداف وغايات تلك الخطة حتى نهاية العام 2022. وهي بالإجمال سياسات وتدخلات مناسبة وفعالة لتحقيق الأهداف والنتائج المحددة. ومنعاً للإطالة للتكرار ولأن مثل هذه السياسات والنشاطات تقع في أكثر من 26 صفحة من صفحات الإستراتيجية (ص 86-112) فلا يمكن ذكرها وتعدادها في ورقة قصيرة كهذه. لهذا نورد فيما يلي بعض الملاحظات العامة والتقييمية حول هذه السياسات والنشاطات:

- يجب تمديد وتجديد السياسات والتدخلات والنشاطات التي وردت تحت بنود الأهداف الإستراتيجية التي نصت عليها الإستراتيجية القطاعية للتعليم (2021-2023) بحيث تغطي السنوات الثماني المقبلة (2023-2030) بنسب ووتائر زيادة سنوية مماثلة ومنسجمة مع ما حددته الإستراتيجية الحالية التي صممت بناء على دراسة شاملة للواقع التعليمي الحالي والإمكانيات المتوفرة والتحديات القائمة... الخ فمثلاً إذا حددت الإستراتيجية الحالية أن نسبة الزيادة السنوية في عدد المعلمين والمعلمات في مرحلة تعليمية ما والذين سيتم تدريبهم وتأهيلها هو 10% أو 100 معلم/ة فهذا يعني أي الزيادة في السنوات الثماني القادمة ستكون بمعدل 10% سنوياً وهكذا.

- السياسات والنشاطات المحددة في الإستراتيجية القطاعية للتعليم 2021-2023 تعتبر كافية لتحقيق الهدف الإستراتيجي الأول (ضمان التحاق آمن وشامل وعادل في التعليم على مستويات النظام جميعها) وتؤدي، في حال الالتزام بتنفيذها على أرض الواقع، إلى زيادة معدلات الالتحاق في مختلف المراحل والبرامج التعليمية بما في ذلك التعليم العام والمهني والتقني والموازي ورياض الأطفال ومحو الأمية... الخ. كذلك الحال فيما يتعلق بالهدف الثاني (تحسين جودة التعليم من خلال تطوير أساليب وبيئة تعليم وتعلم متمحورة حول الطالب) والذي قد يكون أهم من الهدف الأول كون التحدي الأساسي الذي يواجه التعليم الفلسطيني هو نوعي ذات علاقة بجودة التعليم أكثر منه كمي وله علاقة بمعدلات الالتحاق حسب ما تشير نتائج العديد من الدراسات في هذا المجال. وقد تضمنت الإستراتيجية الحالية العشرات من النشاطات والتدخلات الهادفة لتحقيق هذا الهدف وتحسين نوعية التعليم مثل زيادة نسبة المعلمين المؤهلين وزيادة الوسائل التعليمية كما ونوعاً وتطوير أدلة المعلمين بحيث تشمل "التعلم عن بعد" وإعداد دليل تدريبي لأدوات وبرامج الويب مثل Zoom و TEAMS، وإقامة مخيمات كشفية إرشادية، وتطوير الإرشاد التربوي، وتزويد مئات المدارس بأدوات وخامات مختلفة لممارسة الأنشطة الثقافية فيها (عملية، فنية، موسيقية، تعبيرية)، وتطبيق نظام الحصص الحرة في مئات المدارس، وإقامة مختبرات للتكنولوجيا والحاسوب... الخ. على كل، يبقى التحدي الحقيقي هو توفير التمويل اللازم لتحقيق تلك الأهداف خاصة في ظل الأزمة المالية التي تعاني منها السلطة الفلسطينية حالياً وفي ظل عدم القدرة على بناء العدد المطلوب من المدارس سنوياً وهو 100 مدرسة، وإضراب المعلمين الفلسطينيين في المدارس الحكومية والمستمر منذ أسابيع للمطالبة بتحسين رواتب المعلمين ومستوى حياتهم. من هنا فإن هناك حاجة لتحديد خطة وآلية محددة وواضحة لتجنيد الأموال اللازمة، وتحديد مصادر التمويل، وزيادة نسبة ميزانية قطاع التعليم في الموازنة العامة الفلسطينية للسنوات الثماني القادمة (2023-2030). وفي ذات السياق، ولتحسين جودة التعليم الفلسطيني توصي هذه الورقة بضرورة العودة السريعة لمشاركة فلسطين في الاختبارات الدولية TIMMS من أجل توفير تقييمات أكثر دقة ومصداقية حول تحصيل الطلبة الفلسطينيين بناء على معايير دولية ومن خلال مقارنتهم بأقرانهم في بلدان العالم الأخرى. أما الإجراءات والسياسات التي تتبناها الإستراتيجية الحالية (2021-2023) لجعل قطاع التعليم أكثر قدرة على مواجهة أزمات صحية طائلة مثل جائحة كورونا فهي أيضاً فعالة وتفي بالغرض.

- لا يوجد سياسات أو تدخلات مباشرة لتقليص نسب الرسوب في المدارس الفلسطينية حيث تخلو الإستراتيجية القطاعية لتقليص نسبة الرسوب في تلك المدارس. وبعد تقييم نسب الرسوب وأسباب تدنيها وكذلك تقييم نظام الرسوب المعمول به حالياً، يجب تحديد سياسات وتدخلات محددة لتحقيق الهدف الإستراتيجي الثالث في هذه الخطة المقترحة والمتمثل في "تقييم وتطوير نظام الرسوب المعتمد في المدارس الفلسطينية" بناء على نتائج تلك التقييمات.

- أيضا وبسبب عدم توفر البيانات حول نسب الأسر الفلسطينية التي لم يكمل أفرادها المرحلة الثانوية وكذلك خلو الإستراتيجية الحالية للتعليم من الإشارة لأية تدخلات وخطط محددة من أجل زيادة تلك النسب وتحقيق الهدف الرابع من هذه الخطة المقترحة، فأن هذه الورقة توصي بأن يقوم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بجمع وتوفير بيانات حول نسب الأسر الفلسطينية التي لم يكمل أفرادها المرحلة الثانوية وتحديد الهدف والنتائج المرتبطة به بناء على تلك البيانات بحيث يتم العمل على زيادة معدلات التحصيل خلال الفترة القادمة (2023-2030) وبنسب واقعية محددة.

إنتهى